Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

03 avril 2011
3 أبريل 2012

الصباح
يومية مغربية شاملة

■ معتقلون

وجه معتقلون سياسيون سابقون رسالة مفتوحة، توصلت «الصباح» بنسخة منها، إلى إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل التعجيل بتنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، التي أحيلت على الحكومة، في مجال الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية لملفات ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري الذين صدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية من لدن هيأة الإنصاف والمصالحة، ويطالب هؤلاء بإدماجهم اجتماعيا وتسوية أوضاعهم الإدارية والمالية وكذا حقوقهم في أنظمة التقاعد جبرا لأضرارهم المادية والمعنوية.

Revue de Presse du Conseil National des d

بيان اليوم

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تعقد اجتماعها الأول

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، أول امس الأحد، اجتماعها العادي الأول منذ إحداثها في أوائل فبراير الماضي. وتضمن برنامج الاجتماع، الذي ترأسته رئيسة اللجنة الجهوية سلمى الطود، تقديم الظهير المتعلق بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعروضا حول خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى عرض حول منهجية عمل شعبة الحماية وتقديم العناصر الأولية لخطة عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2012.

وأوضحت الطود، في تصريح للصحافة، أن الاجتماع يدخل في إطار تفعيل الظهير المحدث لهذه المؤسسة والقانون الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، موضحة أن اللجان الجهوية تهدف إلى تقريب المجلس من المواطنين وتطبيق مقاربة القرب في معالجة الملفات المرتبطة بحقوق الإنسان.

وأضافت أن الاجتماع الأول تميز بإحداث لجان العمل الموضوعاتية في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بحقوق الإنسان وإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، مبرزة أن هذا اللقاء يشكل نقطة البداية لعمل اللجنة الجهوية التي شرعت منذ حوالي شهر في استلام شكايات المواطنين وتحضير بعض الإجراءات من أجل إشاعة حقوق الإنسان بالجهة. وحسب النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن اللجان الجهوية تعقد اجتماعات عادية أربع مرات في السنة، بناء على جدول أعمال محدد، بدعوة من رئيس اللجنة الجهوية. وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يمثلون القضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك. تجدر الإشارة إلى أنه تم تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة يوم 2 فبراير الماضي، بحضور السيد محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وتضطلع بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

Revue de Presse du Cons

أخبار اليوم المغربية

■ لخماس: الداخلية تبدو كما لو أنها تكون موظفيها على تعذيب المواطنين ■ بنعبد الصادق: يجب إخضاع «الديستي» للمراقبة الكاملة للبرلمان

الداخلية و«الديستي» في مرمى نيران البرلمانيين

■ الرباط -يونس مسكين ■

في أول مثول له أمام «نواب الأمة» بعد إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وتنصيبه على رأسها، واجه المحجوب الهيبة، صباح أمس، مطالب حقوقية جديدة، تركزت أهمها حول الأجهزة الأمنية وتجاوزات بعض رجال السلطة في حق المواطنين. النائب عن فريق العدالة والتنمية، محمد بنعبد الصادق، وجه مداخلته في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان نحو الجهاز المثير للجدل، أي إدارة مراقبة التراب الوطني المعروف اختصارا بـ«الديستي»، فيما حضر المحجوب الهيبة محملا بعشرة أسباب تبرر إحداث مندوبيته، بدأها بعبارة «منذ عينني صاحب الجلالة على رأس هذه المندوبية عملنا على وضع عناصر شرح طبيعتها»، كما لم يرد على النقاش الدائر وسط الحكومة حول إخضاع المندوبية لوزارة العدل.

بنعبد الصادق قال إن المجال الأمني مازال يحتاج إلى تنظيم، لأن «الديستي» وإن كان بعض مسؤوليها اليوم باتت لهم صفة ضابط الشرطة القضائية، لكن المؤسسة ما زالت تعمل في ظروف غير ملائمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، لأنها لا تخضع لمراقبة المؤسسة البرلمانية»، وخاطب بنعبد الصادق الهيبة قائلا «نحن نطالب بقوانين واضحة وشفافة وتخضع المؤسسة الأمنية بشموليتها لمراقبة البرلمان». فيما ذهبت الإتحادية عائشة لخماس إلى أن وزارة الداخلية وموظفيها يطرحون أكبر مشكلة في هذا المجال، «لأن موظفي هذه الوزارة كأنهم يتكونون على احتقار المواطن وتعذيبه في الوصول إلى أبسط وثيقة من وثائقه الشخصية، لهذا يجب أن ينصب عمل المندوبية على مراقبة عمل موظفي وزارة الداخلية».

رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، المحامي عبد اللطيف وهبي، انبرى للدفاع عن مندوبية الهيبة، وقال إنه فوجئ وفجع بسماعه خبر إلحاق هذه المندوبية بوزارة العدل، «وهذا الخبر خطير لأن هذه المؤسسة يجب أن تراقب وزارة العدل نفسها، وكنت أنتظر ترقية هذه المندوبية إلى وزارة حقوق وواجبات الإنسان». وذهب وهبي إلى أن يالحاق المندوبية بوزارة العدل سيصبح وزير العدل خصما وحكما، «أنا أثق في وزير العدل وهو صديقي، لكن علينا أن نخلق مؤسسات. لماذا سنضيع هذا المكسب المتمثل في المندوبية؟».

من جانبها النائبة المنتمية إلى فريق الأصالة والمعاصرة، الحقوقية خديجة الرويسي، تذكرت كيف أن بعض المسؤولين رفضوا الإمتثال لاستدعاءات هيئة الإنصاف والمصالحة، «لهذا يجب إحداث آلية للاستدعاء لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ترافقونها أنتم كمندوبية وزارية». وتساءلت الرويسي عن الجدوى من دروس حقوق الإنسان، التي تم تضمينها في برنامج التكوين داخل المعهد الملكي للشرطة، وعما إن كان يجب تطويرها. ومن جانبه، نور الدين عبد الرحمان، من حزب المصباح، اختار صيغة التساؤل للتعبير عن ملاحظاته بالقول «أين وصل الاعتقال التعسفي، وهل مازال موجودا، وماذا عن الاختطاف، وزميل لنا غاب عن عائلته، الأستاذ الصالحي المدني، ولا أثر له حتى اليوم رغم جهود الجميع للبحث عنه»، لينتقل عبد الرحمان إلى طرح موضوع «ضحايا بعض المخافر السرية، وما وقع في المعتقل السري تمارة، حيث تم طمس معالمه بعد محاولة زيارته السنة الماضية».

وفيما ذهب محمد بنعبد الصادق إلى أن هناك بعض الجوانب لم يتقدم فيها المغرب بعد، «مثل عدم تقنيننا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب، وعلينا أن نضع قواعد لتفعيل ذلك وملاءمة التشريع الوطني مع نظام المحكمة الجنائية الدولية...»، قال نور الدين عبد الرحمان إن معاهد الشرطة والدرك يتلقون تكوينا في حقوق الإنسان، «لكن ماذا عن ما بعد ذلك؟ أي حين لا يكون لهذا التكوين أثر؟ وماذا عن رجال السلطة الذين يمارسون تعسفات في حق المواطنين واستمرار بعض الجمعيات رغم نضالاتها في مواجهة معوقات كثيرة مع السلطة في ممارسة أنشطتها أو إيداع وثائق تأسيسها».

من جانبه، حسن طارق من الاتحاد الاشتراكي توقف عند إشكالية تدبير الحكومة للاحتجاج الاجتماعي، «نحن ندخل دورة جديدة من الاحتجاج الحضاري مبنية على متغيرين اثنين، هما: كون الاحتجاج أصبح من الثوابت، ثم كون العجز الاجتماعي أصبح من المعطيات الأساسية، لهذا سنستمر هذه الاحتجاجات. ويجب الحوار حول طريقة تدبيرها». ليستغرب طارق من سعي الحكومة الحالية إلى ربط مندوبية الهيبة بوزارة العدل، فربط كل المندوبيات بالحكومة تنزيل لمبدأ المسؤولية والمحاسبة، لكن لماذا بالضبط وزارة العدل؟ ألم يكن من الأفيد أن ترتبط برئاسة الحكومة».

حقوق الإنسان وحقوق الله

موضوع النقاش حول إلغاء عقوبة الإعدام استأثر باهتمام النواب في مداخلاتهم، حيث دعا محمد خيري إلى عدم تغييب المرجعية الإسلامية في هذا النقاش، معتبرا أن «جرائم الدم تدخل في حقوق الله ولا تنازل فيها، مثل قتل أحد الأصول أو القتل العمد، بينما مقتضيات أخرى مثل تسليح مجموعة أو غيرها يجب إلغاء العقوبة فيها، لأنه لا يمكن تطبيق الإعدام في حق المعارضين السياسيين»، وخلص خيري إلى ضرورة «تصنيف» هذه العقوبة وعدم إلغائها الكامل. وهو ما ردت عليه خديجة الرويسي بالقول إنه «لم يثبت نهائيا بأن الإعدام يخفض معدل الجريمة، والولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل»، وأضافت الرويسي أن هناك خطر الخطأ القضائي، «وعلينا أن نتحدث عن مقاصد الشريعة، وأن نكف عن رفض الاجتهاد في هذا الموضوع المرتبط بالحق في الحياة، وإذا كان المبرر هو محاربة الإرهاب فإن التعذيب سيصبح أيضا مشروعا».

Revue de Presse du

Libération

Une étude du CNDH sur la future Autorité pour la parité

L'instance ne doit pas être sous la tutelle du pouvoir exécutif

Une instance indépendante, aux mandat et prérogatives clairement définis, dotée de l'autonomie financière, de gestion et d'un budget conséquent et dont les membres doivent impérativement être choisis sur la base des critères de l'engagement, de la compétence et de la crédibilité. Voici ce qui ressort d'une étude sur l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination, APALD, élaborée par le Conseil national des droits de l'Homme en étroite collaboration avec ONU-femmes et qui appelle à la création d'une entité fondée sur la base des « principes de Paris ».

« En tant qu'institution nationale chargée de la promotion et de la protection des droits de l'Homme, le CNDH ne pouvait rester à l'écart du débat national sur la question des libertés, des droits fondamentaux et du processus législatif très important qui va s'enclencher dans ce domaine. Le Maroc a estimé nécessaire de préconiser dans la nouvelle Constitution un certain nombre de dispositions institutionnelles visant d'une part la lutte contre les discriminations qui affectent historiquement les femmes et permettent d'autre part de répondre plus efficacement aux droits et aux revendications de groupes spécifiques», explique Driss El Yazami, le président du Conseil national des droits de l'Homme tout en indiquant clairement que le CNDH entend « préparer les conditions d'un débat national pluraliste et étendu sur les prérogatives, le mandat et les moyens de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination ». Au conseil, on ne s'en cache pas : il s'agit ici de « faciliter et de consolider le processus de promulgation de la loi pour la mise en place de cette autorité ». L'allusion est à peine voilée. Chez nous, et dès qu'il s'agit des droits des femmes et donc de la moitié de la société, le débat s'enflamme et se fait passionnel. Et c'est souvent autour du plus petit dénominateur commun que le consensus se fait, forcément aux dépens des Marocaines, de leurs droits et de leur soif d'égalité.

Entre le caractère universaliste de la nouvelle Constitution et le diagnostic sans concession de la condition des Marocaines, les deux expertes en droits humains des femmes, Amina Lemrini (ancienne membre du CCDH) et Rabéa Naciri, actuelle membre du conseil, qui ont élaboré cette étude ont fait le choix judicieux de confronter les expériences internationales en la matière.

Un rapport annuel et un pouvoir d'intervention directe

Première recommandation, l'APALD devrait s'assigner deux grandes missions : la protection contre les discriminations et la promotion de l'égalité. « La promotion de l'égalité est aussi importante pour les stratégies antidiscriminatoires que le traitement des plaintes », expliquent les auteures de l'étude.

Et parce que la Constitution l'a qualifiée d'autorité, l'APALD ne saurait être une instance formelle, où les plaintes et les dossiers s'entasseraient au fond d'un tiroir poussiéreux. « L'importance d'une autorité de type quasi judiciaire est justifiée dans le contexte marocain compte tenu des difficultés rencontrées par les justiciables.

NARJIS RERHAYE

Suite page 3

Libération

L'instance ne doit pas être sous la tutelle du pouvoir exécutif

Suite de la première page

Le choix de cette option constituerait un appui aux femmes surtout celles qui sont les plus vulnérables aux discriminations et aux violences, leur permettant d'accéder plus facilement à la justice et de faire valoir leurs droits», argumentent Rabéa Naciri et Amina Lemrini. C'est ainsi que l'étude préconise dans l'établissement des missions de cette Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination que cette institution soit, en plus d'être en charge de la réception et traitement des plaintes recevables, dotée d'un «pouvoir d'intervention directe auprès des entités concernées par les plaintes déposées en recherche d'un règlement par conciliation/médiation » ou, le cas échéant, «d'un règlement par décision contraignante fixée par la loi ». L'APALD qui a le devoir de proposer aux pouvoirs publics des adaptations des lois ou autres pratiques administratives, peut également s'autosaisir des cas de discrimination et introduire des actions devant les tribunaux.

Une instance constitutionnelle qui doit pleinement jouer son rôle et non pas contribuer à l'enlisement de la question de l'égalité et de la parité. La parité n'est pas un rêve lointain. Bien au contraire, elle se prépare et c'est l'une des principales fonctions de l'APALD qui, selon les recommandations de l'étude du Conseil national des droits de l'Homme, est tenue à la publication de rapports annuels. Parmi ses attributions, les deux expertes des droits humains des femmes privilégient, entre autres, l'émission d'avis en amont de l'élaboration des lois et politiques publiques touchant à son mandat « en veillant à leur conformité avec la Constitution, les conventions internationales et les lois pertinentes, la réalisation d'enquêtes, de sondages et de travaux de recherche pour mieux connaître et lutter contre les discriminations ou encore l'élaboration de codes de bonne conduite, des outils et des supports pertinents et les diffuser auprès des institutions et organismes publics et privés concernés.

NARJIS RERHAYE

Revue de Presse du Cons

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال ـ خريبكة تبلور مخططا عاما لبرنامج عمل جهوي شامل

أحمد بيضي

احتضن أحد الفنادق بخنيفرة، على مدى يومين، أشغال دورة/ ورشات تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال ـ خريبكة ـ خنيفرة، حضرها أعضاء اللجنة وأشرف عليها رئيسها، علال البصراوي، ومؤطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، بشرى عمراوي، إلى جانب أطر إدارية تابعة للمجلس على مستوى الجهة، وتأتي هذه الدورة لبلورة مخطط عام لبرنامج عمل جهوي، وكيفية أجرأة الأهداف العامة للخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنزيلها على مستوى الجهة»، حسبما جاء ضمن تقارير ساهم في صياغتها ناجي رفيق والمصطفى مريدي.

أشغال الدورة افتتحت بورقة لرئيس اللجنة الجهوية، قدم من خلالها عرضا حول اختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، بدءا بأسس وأهداف إحداثها، ذكر بالمراحل التي ارتقت بالمجلس الوطني من مؤسسة استشارية إلى مجلس وطني وفق المعايير الدولية، وكيف أن الدستور المعتمد في أستفتاء فاتح يوليوز 2011 ، ارتقى بالمجلس الوطني إلى مؤسسة دستورية وطنية تعددية ومستقلة تعنى بالقضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها.

وفي ذات السياق، تناول رئيس اللجنة الجهوية أهمية الآليات الجهوية في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها عن قرب من المواطنين، وانخراط المجلس في الجهوية المتقدمة بإحداث آليات جهوية تعزز تمكين المواطنين من التدبير الواسع لشؤونهم الجهوية بواسطة مؤسسات ديمقراطية وآليات حقوقية قريبة منهم، ثم توقف رئيس اللجنة الجهوية عند اختصاصات ومهام اللجان الجهوية وفق الظهير المؤسس للمجلس، سيما ما يتعلق بمجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في إثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما لم يفت رئيس اللجنة تفسير بعض مقتضيات النظام الداخلي للمجلس الوطني، والمتعلقة أساسا بتركيبة اللجان الجهوية.

بشرى عمراوي، إطار بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، تقدمت بعرض حول منهجية وأهداف عمل الورشات المقرر الاشتغال فيها بالدورة، انطلاقا من الهدف العام الذي يتمثل في صياغة مخطط عمل جهوي في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على الصعيد الجهوي، قبل عرضها لطريقة عمل كل مجموعة عمل في إطار تخصصها على تشخيص الوضعية على صعيد الجهة وتحديد محاور التدخل على شكل برنامج عمل، مع ضرورة التركيز على الحقوق والانشغالات التي تحظى بالأولوية، بينما لم يفت بشرى عمراوي التطرق إلى محاور المخطط الجهوي التي تتمثل في تشخيص وضعية حقوق الإنسان بالجهة على مستوى الحماية والنهوض ثم الإثراء، وتحديد محاور التدخل ووضع شبكة للأنشطة الأساسية التي تعتزم مجموعات العمل برمجتها وترتيبها حسب الحقوق، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل إقليم ومختلف الفئات، سواء ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، أو الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، أو الحقوق الفئوية.

مجموعات العمل برمجت وحددت عدة محاور همت مجالات التربية والتكوين والبيئة والأسرة وتقوية القدرات والرصد والمراقبة والتحسيس، وبرمجت إحداث إذاعة جهوية ومهرجان سينمائي لحقوق الإنسان وملتقى جهوي للإبداعات الفنية وندوات ومعارض ومنتديات وأيام دراسية، وقوافل طبية، وتجميع الموروث الثقافي الأمازيغي والموروث العربي الشعبي وإحياء الأيام العالمية، وصيانة الذاكرة الجهوية، كما ناقشت العديد من القضايا التي تفرض نفسها على الساحة، والتي تهتم بقضايا الديمقراطية والجهوية المتقدمة والمجتمع المدني، والأوضاع الصحية والتعليمية، كما تناولت العديد من الإشكالات العالقة من قبيل زواج القاصرات والعاملات بالمزارع الأجنبية وحقوق المستهلك والعمال المحليين، وانتهاكات قانون الشغل، والنساء ضحايا العنف والاستغلال الجنسي للقاصرات وحماية المؤسسات التعليمية من آفة المخدرات.

يشار إلى أن اللجنة الجهوية شرعت في تنفيذ جدولة لقاءات الآلية الإقليمية المنصوص عليها في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بقصد الإدماج الاجتماعي للمستفيدين من التوصيات، والذين مازالت ملفاتهم عالقة، وذلك بعدما راسلت اللجنة ، في وقت سابق، عمال الأقاليم الستة للجهة لتفعيل الآلية المذكورة بجمع مكوناتها، وهو ما بدأ فعلا، وفي هذا الإطار تداولت اللجنة الجهوية ب«دورة خنيفرة» أرضية إنشاء مركز جهوي لحفظ الذاكرة واحتضان الفكر التعددي والنقاش الديمقراطي بالجهة التي تزخر بتراثها وتعددها اللغوي والثقافي.

يبدو أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أحدثه المخزن لا يستطيع حتى الدفاع عن اعضائه المكلفين بمهام التحقيق في الإنتهاكات. فلقد تعرض حسن آيت بلا عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان جهة الرباط القنيطرة للإعتداء عليه خلال القيام بالتحريات حول القمع الذي تعرض له طلبة جامعة القنيطرة. ويحكي ذلك في البيان التالي:

بيان الى الرأي العام

بتكليف من المجلس الوطني لحقوق الانسان ، وبصفتي عضوا باللجنة الجهوية الرباط ـ القنيطرة ، توجهت يوم الأربعاء 5 مارس 2012 الى الحي الجامعي بمنطقة الساكنية بالقنيطرة من أجل رصد ومراقبة أطوار الأحداث الأليمة التي عاشها الحي الجامعي ، وبعد اطلاع باشا المدينة وبعض مسؤولي الأمن على الصفة التي أتواجد بها بعين المكان والذين سهلوا مأموريتي في أخذ صور لمخلفات الاشتباكات التي وقعت بين الطلبة وقوات الأمن ، وكذا الاستماع للطالبات والطلبة ، ولإفادات المسؤولين الأمنيين والسلطات المحلية ، وحيث استغرقت هذه المهمة الى حدود الساعة الثامنة و النصف ليلا ، وبينما كنت أتأهب للانصراف أفاجأ بمحاصرتي من لدن ثلاثة أشخاص بلباس مدني خلتهم في أول الأمر لصوصا خصوصا وأن المكان كان مظلما ، أمسك بي اثنان واضعين يدي خلف ظهري بينما شرع الثالث في تفتيش جيوبي فأخذوا آلة تسجيل صغيرة وآلة تصوير و أوراقي التي دونت فيها بعض المعطيات ، وبعدما حصلوا على غنيمتهم اسقطوني أرضا ولاذوا بالفرار بعدما أشبعوني كلاما نابيا ، ومن خلال استنتاجاتي الأولية فان هؤلاء ليسوا طلبة لأن سنهم يفوق الأربعين سنة، وليسوا لصوصا كما خيل إلي لأنهم لم يسرقوا هاتفي المحمول وما كان في جيبي من نقود ، فمن له مصلحة في طمس الحقائق التي عاينتها وسجلتها بنزاهة وتجرد.

حسن آيت بلا

عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان

جهة الرباط القنيطرة

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

اعتداء جبان يستهدف الزميل حسن آيت بلا

تعرض الزميل حسن آيت بلا؛ عضو اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرباط والقنيطرة ومراسل جريدة الاتحاد الإشتراكي، لاعتداء من طرف مجهولين .

تعرض الزميل حسن آيت بلا؛ عضو اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرباط والقنيطرة ومراسل جريدة الاتحاد الإشتراكي، لاعتداء من طرف مجهولين.
وتعود وقائع الحادث حوالي الساعة الثامنة والنصف من مساء الأربعاء 28 مارس 2012 ، حيث كان الزميل حسن آيت بلا يهم بمغادرة المكان الذي شهد الأحداث المؤلمة التي عاشها الحي الجامعي بالقنيطرة بصفته عضوا باللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان بجهة الرباط القنيطرة، وأيضا كمراسل لجريدة الاتحاد الاشتراكي، حيث أقدم ثلاثة مجهولين باعتراض سبيله بمكان مظلم قرب سور بناية الحي، إذ أمسك به اثنان واضعين يده خلف ظهره بينما شرع الثالث في تفتيش جيوبه، فسلبوا منه آلة تصوير صغيرة وآلة تسجيل صوتي وبعض الأوراق التي دون فيها كافة الوقائع وكذا لائحة بأسماء الطلبة الذين ألقي عليهم القبض، وللتخلص منه قاموا بإسقاطه أرضا ولاذوا بالفرار في اتجاه الغابة. ومن خلال سن هؤلاء يتبين أنهم ليسوا طلبة ويستبعد أن يكونوا لصوصا لأنهم لم يأخذوا ما كان في جيبه من نقود.
الحادث يطرح عددا من علامات الاستفهام ويعيد إلى الواجهة سيناريوهات استهداف الصحافيين في محاولة لإخراس الأصوات الصادحة بالحق.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

وجهات نظر
www.wijhatnadar.com

محمد الصبار: في المغرب ثورة هادئة.. وبعض الصحفيين انتهكوا المقدس

حل الأمين العام للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان محمد الصبار، اليوم الخميس، ضيفا على قناة "روسيا اليوم" عبر برنامجها "حديث اليوم"، الذي يستضيف محللين سياسيين وخبراء واقتصاديين ورجال فكر. وتناول الحوار النموذج المغربي في مجال حقوق الإنسان والحريات، وعلاقته مع الدول العربية والإفريقية.

افتتح الصبار حديثه عن المشهد الحقوقي و"ما يتميز به من خصوصية، بما حققه المغرب مند مطلع التسعينات، من تقدم وتحسن رسمي في مجال حقوق الإنسان بموازاة مع تحرك بعض الجمعيات الحقوقية والمدنية. والذي ظهرت نتائجه في مراجعة بعض التشريعات، سواء في الحريات العامة أو الحريات الخاصة".

وفي سؤال عن الإصلاحات الدستورية ومدى تجاوبها مع تطلعات الشعب المغربي، أجاب الأمين العام محمد الصبار "أن المغرب بات أكثر تقدما في اتجاه منح صلاحيات لرئيس الحكومة وتوسيع صلاحيات البرلمان".

كما أشار الصبار في معرض حديثه عن الاحتجاجات، أن "المغرب عرف حركات احتجاجية مند 15 عام على الأقل، فهو يزخر بتقاليد كبرى في مجال الاحتجاج، وهو ما يفسر عدم وجود انفلات أمني كما جرى في بعض الدول العربية". وتحدث كذلك عن أن ما أنتجته حركية "20 فبراير" حقق ثورة هادئة، قابلتها حكامة أمنية من قبل السلطات دون استعمال الرصاص أو القتل، رغم انتشار مواقع الاحتجاج في 50 نقطة. كما نفى الصبار وجود أي مطالب من قبيل "ارحل"، مثل ما تشهده بقية التحركات في الوطن العربي. في حين أن المطالب تتلخص في شكل الملكية البرلمانية تأثرا، بحكم القرب الجغرافي والطموح الثقافي، بالدول الأوروبية الديمقراطية، كما قال الصبار.

وأضاف الصبار في حديثه عن حكومة ابن كيران انه "لا وجود لمؤشرات قاطعة للحكم على تراجع حقوق الإنسان بعد تولي حكومة الإسلاميين، وأن الدولة المغربية لا تزال ملتزمة بالمعاهدات الدولية في مجال الحقوق والحريات..بيد أن المشكل في المغرب هو الانقسام الحاصل حول قضايا التوتر الفكري، سيما حول موضوع المرأة، والحريات الفكرية بما فيها حرية العقيدة، وكذلك قضية المثليين، الشيء الذي يدعو بشكل ملح إلى فتح حوار وطني هادئ مع الجميع".

كما أعرب الصبار في حديثه عن الإعلام أن "هناك بعض الصحفيين اخترقوا ما يسمى عندنا بالمقدس... وأن أغلب المحاكمات التي جرت في مجال الإعلام سببها القذف، إما لشكاية ذاتية أو اعتبارية.. وقلما نجد شكايات من الملك أو من الحكومة.. وبالتالي فالمغرب يتوفر على هامش واسع في مجال حرية الصحافة".

وختم الصبار حواره عن دور هيئة الإنصاف والمصالحة "في قيادة التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي أرست مناهج جديدة لتعامل الدولة مع ملف حقوق الإنسان". وأكد أن هناك "جهودا يبذلها المغرب لتوسيع مجال الحريات، إما عبر إصلاحات قانونية أو عبر تقريب الرأي العام من حقيقة الانتهاكات الحقوقية التي وقعت في زمن الجمر والرصاص".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

اليوم

لجنة الجهوية لحقوق الإنسان تجتمع للمرة الأولى بطنجة

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، اجتماعها العادي الأول منذ إحداثها في أوائل فبراير الماضي، وذلك يوم الأحد فاتح ابريل الجاري.

وتضمن برنامج الاجتماع، الذي ترأسته رئيسة اللجنة الجهوية سلمى الطود، تقديم الظهير المتعلق بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعروضا حول خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى عرض حول منهجية عمل شعبة الحماية وتقديم العناصر الأولية لخطة عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2012.

وأوضحت الطود في تصريح للصحافة، أن الاجتماع يدخل في إطار تفعيل الظهير المحدث لهذه المؤسسة والقانون الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، موضحة أن اللجان الجهوية تهدف إلى تقريب المجلس من المواطنين وتطبيق مقاربة القرب في معالجة الملفات المرتبطة بحقوق الإنسان.

الجدير بالذكر أن تنصيب اللجنة بطنجة رافقته مجموعة من الاحتجاجات، لاسيما من قبل الصحفيين الذين اعتبروا أن المسؤولين عن اللجنة قاموا باختيار أعضائها دون الرجوع إلى أبناء المنطقة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Menara.ma
INTERNET PAR MAROC TELECOM

Clôture en apothéose du 1er forum international du tourisme durable de Zagora

La poésie a été à l'honneur, dimanche à Zagora, lors de la cérémonie de clô ture de la première édition du forum international du tourisme durable et de développement local.

Des lectures poétiques en pleine dunes ont enchanté un public féru de poésie. Une manière de dire que la culture et la poésie demeurent parmi les principaux piliers du développement local.

Ces lectures poétiques ont été données par Abdelaziz Rachdi, Fatiha Mourchid, Mohamed El Annaz, Abderrahim El Khassar qui ont émerveillé le public présent.

"On ne doit pas oublier que le développement local n'aura d'âme et de fond qu'une fois intrinsèquement lié à la production culturelle et littéraire en particulier", a confié à la MAP le nouvelliste et romancier Abdelaziz Rachidi, qui vient de publier à l'occasion de ce forum son roman en langue arabe "Douleurs de sable".

Le salon du forum international du tourisme durable et de développement local a été marqué par la cérémonie de signature de plusieurs conventions entre le conseil régional du Souss-Massa-Drâa d'une part, et les conseils provinciaux du tourisme de la région. Ces conventions visent à valoriser les potentialités touristiques et promouvoir cette destination aux atouts multiples et commercialiser leurs produits.

Par ailleurs, des rencontres et tables-rondes tenues dans le cadre de ce forum ont permis au secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar de croiser les regards et d'échanger les points de vue avec des chercheurs, experts, acteurs associatifs et promoteurs touristiques, au sujet du droit au développement.

Les débats ont porté notamment sur l'approche et la démarche à adopter pour asseoir un modèle de développement participatif, intégré et respectueux de l'environnement.

La cérémonie de clô ture a été marquée également par la remise des prix aux sept lauréats du concours d'idées de projets dans le domaine du tourisme durable. Il a été procédé aussi à la remise des trophées aux vainqueurs de la course internationale sur la route (10 km).

Professionnels et experts se sont réunis quatre jours durant pour débattre des perspectives de développement d'un tourisme durable à dimensions écologique et rurale, porteur d'espoirs de développement local intégré.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme